# تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخدمي لتحقيق التنمية المستدامة: تقييم اقتصاديات بعض الدول العربية

# Development of small and medium-sized service companies to achieve sustainable development: an assessment of the economies of some Arab countries

شابي حليمة

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، halima.chabbi@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/05 تاريخ القبول: 2022/05/09 تاريخ النشر: ../2022/06

***الملخص:***

يعد التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للدول النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف وتراجع في الطلب. كما أنها تتجاوب مع خصائص السوق الصغير الحجم وهو الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية من جهة وتواضع مستويات الطلب الداخلي بها من جهة أخرى. ومن هنا سنحاول أن نلقي الضوء على مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بهذه المؤسسات والتطرق إلى أهم العوائق والصعوبات.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الخدمي، التنمية المستدامة، الدول العربية.

***Abstract:***

The move towards the Small and medium-sized enterprises is an opportunity for the developing country, which mostly suffers from high rates of unemployment, with the resulting weakness and decline in demand. It also responds to the characteristics of the small market Volume is the predominant feature of the markets of developing countries because of their weak competitiveness in international markets on the one hand and the low levels of domestic demand on the other hand. From here, we will try to highlight the Algerian government's interest in these institutions and address the most important obstacles and difficulties.

**Keywords :** small and medium enterprises, the service sector, sustainable development, Developing countries.

**المؤلف المرسل:** شابي حليمة، **الإيميل:**halima.chabbi@univ-annaba.dz

**1. مقدمة:**

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام؛ والدول العربية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل .وبما أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسات، فقد أصبحت المطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية شرطا لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

ومن هذا المنطلق، فان أي مؤسسة اقتصادية تسعى الى ادماج أبعاد التنمية المستدامة في ادارتها، وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار في قياس أدائها الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على البيئة والمجتمع الذي تنشط فيه. و في هذا الاطار تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاع الخدمي خاصة العمود الفقري للاقتصاد الوطني لما توفره من قيمة مضافة من جهة، و كذلك تميزها بالمرونة التي تجعلها تتكيف مع أي واقع اقتصادي كان من جهة أخرى، حيث يعرف واقع المؤسسات الاقتصادية عامة و الخدمية خاصة في الجزائر نوعين من التحولات، الأولى تتمثل في التطورات التي تعرفها المجالات التكنولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، أما الثانية فتتمثل في الضغوطات و التحديات التي تفرضها جميع الأطراف المعنية بنشاط المؤسسة و ذلك قصد ارغامها على اشباع رغباتها و تلبية متطلباتها. وعليه يمكن صياغة **إشكالية** البحث كما يلي:

**كيف يسمح قطاع الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديد مسار الاستدامة في الدول العربية عموما وفي الجزائر بصفة خاصة؟**

تتدرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية، نوجزها كما يلي– :

– فيما يتمثل دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية؟

- ماهي أهم التحديات التي تواجهها مجمل الدول العربية لغرض تحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهي أهم مؤشرات أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة الخدماتية منها؟
- أين تكمن جوانب النقص التي تعيق نمو وتطور عمل هذه الأخيرة؟

**أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الدراسة الى:

- إبراز الدور التنموي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لاكتساب مزايا تنافسية تجعلها قادرة على تطوير الاقتصاد الجزائري
- إبراز أهم العراقيل كالتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والخدمية والتي تحول دون مساهمتها الفعالة في التنمية المستدامة.

**منهجية البحث:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استنادا لتحليل مفهوم وواقع الاستدامة في الدول العربية، وإبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البعد التنموي للجزائر مقارنة بالاقتصادات المغاربية والعربية بصفة خاصة، ومن ثمة ترسيخ سبل الترقية لهذا النوع من المؤسسات.

## 2. دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه وكذا المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، فهي تلعب دورا هاما وأساسيا في النهوض باقتصاديات الدول نظرا للخصوصيات التي تتميز بها كمرونة الإدارة والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج وقدرة تجاوبها مع التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية، فضلا عن كونها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة وكونها أيضا النواة الرئيسية لكثير من الشركات المتعددة الجنسيات. (صابرين، 2017، صفحة 08)

ويمكن استخلاص هذا الدور وهذه الأهمية من خلال:

1. قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين،

إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

2. تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل، سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه الصناعات.
3. قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية، مما يخفف العبء على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة وسهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة.
4. التخصص ومثال ذلك نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول أو بعض خامات الألمنيوم أو التخصص في صناعة بعض أنواع الملابس غير النمطية التي تصمم وفقا لمقاييس كل عميل. ومن هنا فإن زيادة الإنتاج المحلي من خلال هذه المؤسسات سيؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية التي تجد ها البديل المحلي، كما ستساهم في زيادة الصادرات غير البترولية.
5. أدت سرعة التطور التكنولوجي إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة.
6. يعتبر انتشار طريقه الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيره من سلع أو خدمات معينه عاملا مساهما مما يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة

لمتطلبات المستهلكين. كما أن صغر حجمها يساهم في تحقيق التوزيع المتوازن لمؤسسات القطاع الصناعي.

في الواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اثبتت عن جدارة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى المستدامة وقد ساهمت في تطوير اقتصاديات الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء وهذا من خلال تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة وزيادة العملات الصعبة من خلال زيادة الصادرات ...الخ (بهاز، 2018، الصفحات 30-32). والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في اقتصاديات أغلب البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، وفي ألمانيا 90%، اليابان 99.3% وفي أوروبا 99.8%. وتشير الإحصائيات أيضا إلى القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى التي تتم في إطار المؤسسات والشركات الصغيرة، وحتى في المؤسسات الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها. ولهذه المؤسسات قدرة على التطور والنمو والاستمرارية، بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين. (بوخاوة و عطوي ، 2003)

**1.2 مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

في ظل محيط معقد ومتغير وشديد التنافس أصبح التميز هو الخيار الاستراتيجي الأمثل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان البقاء والاستمرار في النشاط، فالتميز غاية استراتيجية تسعى المؤسسات من خلالها إلى تحقيق النمو وتعزيز الموقف التنافسي، وهو مفهوم نسبي من وجهين، أنه هدف متحرك ومتغير تبعا لبعدي الزمان والمكان، أن دلالته تتبع من عملية مقارنة من الأخرين.

والتميز يقوم على مجموعة من المقومات والقيم الذاتية والموضوعية، هذه القيم يتبناها ويؤمن بها الأفراد وتجسدها المؤسسة ويحتضنها المجتمع، وفي سبيل تحقيق التميز هناك في تصورنا ستة مقومات يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ بها وهي: 1) المشروع الإضافة، 2) الخدمة المتميزة، 3) القدرة على الابداع والابتكار ،4) التعلم، 5) الإدارة المستدامة ،6)التكاثف، وسيتم التركيز هنا على العنصر الثاني والخامس.

فبالنسبة الى العنصر الثاني المتمثل في الخدمة المتميزة ومنه التيقن بأن المؤسسة لا تملك حق اختيار العميل أو تقييمه، ولكنه يملك ذلك وهناك أربع أبعاد يمكن للمؤسسات الانطلاق بها للوصول إلى ميزة الخدمة المتميزة يمكن توضيحها كالتالي:

1-**التكامل Integrity**: التكامل بمعنى توجيه جهود المديرين والعاملين على جميع المستويات تجاه دورهم المرتبط بتحقيق الجودة للعملاء؛

2-**النظم Systems**: تحتاج المؤسسة إلى أنواع عديدة من النظم تستطيع من خلالها التأكد من مدى تطبيق عناصر الجدوى ورضا العملاء؛

3-**الاتصال Communication**: ضرورة تعرف العاملين على مدى تقدمهم وإنجازاتهم، وكذلك تعرف المؤسسة على إنجازات العاملين؛

4-**العمليات Operation**: يجب أن تكون هناك سياسات واضحة في المؤسسة ترتبط بالجودة وأسلوب تطبيقها؛

5-**السياسات Policies**: أي قيام المؤسسة بتعليم مورديها أسس الجودة وتدريب العاملين بها وفحص وتطوير إجراءاتها بشكل يؤدي إلى دعم الجودة الشاملة.

أما بالنسبة الى العنصر الخامس والمتمثل في الإدارة المستدامة فهو منظور يتناول مفهوم التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها، وبآثارها الاجتماعية والبيئية، بقابليتها للاستثمار والارتقاء بجهود المستفيدين منها فالتنمية الحقيقية لا تغني فئة اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى كما أنها تحافظ على البيئة ولا تنتهك الحريات وتحافظ على التوازن الاجتماعي والسياسي. (العابد برينيس، 2013، الصفحات 170-172)

**1. العوامل التي تساعد على عولمة المؤسسات:**

**أ-العوامل الداخلية للمؤسسة:** يمكن حصرها في:

-إمكانية زيادة المبيعات: حسب التحليل الخاص بتصنيف (م ص م) فان السوق الخارجي لا يمثل شيء بالنسبة لجزء معتبر من هاته المؤسسات، ويعتبر الجزء الآخر بأن السوق الخارجية ما هي إلا أداة لزيادة المبيعات ويبقى جزءا ضئيلا حسب دراستنا يعتمد على السوق الخارجي لسبب عدم إمكانية البيع لدى السوق المحلي.

-نوعية المنتوج المعروض: قصد زيادة إمكانيات البيع، أنه من الضروري، أن تتميز سواء عن طريق الأسعار أو عن طريق النوعية الخاصة بالمنتوجات المعروضة. وحسب 1992 Storper، فان تجارة السلع والخدمات لدى اقتصاديات الدولة الغنية تتطلب وتعتمد أساسا وقبل كل شيء على نوعية وجودة المنتوج وهو ما يمكن تحقيقه من طرف (م ص م) أما من وجهة الأسعار فان الدول السائرة في طريق النمو و الدول المصنعة حديثا و المتميزتين بانخفاض تكاليف أسعار العمل عنها في الدول المتقدمة، يمكن اعتبار هما منافسين حقيقيين.

-الإبداع ونوعية البحث والتطوير: فالمؤسسات التي تستثمر في عوامل الإبداع والبحث والتطوير تكون في وضعية جيدة باتجاه مقاومة المنافسة الحادة، وتجدر الإشارة إلى أن العولمة الاقتصادية ترمز إلى تسارع التنافس الدولي، وهو ما يتطلب ضرورة مواصلة الجهد من أجل عصرنة الآلة الإنتاجية.

**ب-العوامل الخارجية عن المؤسسة:** والتي تكمن في:

-تفكيك ونزع القيود الجمركية لصالح حرية المبادلات: حيث بدأ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق ابتداء من 2005/09/01، وينص في مضمونه على تخفيض الضرائب الجمركية على واردات السلع من الاتحاد الأوروبي على أن تنتهي بعد 12 سنوات. ونستدل بكندا التي كان لها اتفاق حرية تبادل مع أمريكا الشمالية وتم العمل به تدريجيا إلى غاية انضمام كندا إلى OMC. فتحرير المبادلات قد يساعد على توجيه (م ص م) الجزائرية على فهم حقيقي لمعنى الانفتاح الاقتصادي على دول العالم الخارجي.

-الاستعمال الموسع لنظام المعلومات والتكنولوجيا الحديثة: فالمؤسسات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع تحديات عولمة الأسواق بواسطة الاستعمال التكنولوجي الحديث لمقاومة التنافس الدولي الحاد. (حميدي، 2008، الصفحات 28-29) لهذا يطرح السؤال حول إشكالية الاستدامة على مستوى هذه الدول بين التحديات المواجهة والحلول العملية لتضمن مكانتها في مصاف الدول المتقدمة، ومنه تبني قواعد وأسس علمية تساعد على الاستمرارية والبقاء وتكون أكثر فعالية ضمن المحيط الدولي العدواني.

**3. تحديات الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية:**

تمثل الاستدامة الاقتصادية إحدى ركائز التنمية المستدامة الثلاثة وتعني القدرة على تحمل مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى. بمعنى استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل بحيث يمكن تحقيق توازن على المدى الطويل يتم من خلال تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات المجتمعية.

**1.3 تحديات مسار التنمية المستدامة في الدول العربية:**

تظهر البيانات الخاصة بمستويات استنفاد أو نضوب الموارد الطبيعية في الدول العربية، ارتفاعاً ملحوظا في نمط الاستخدام العربي لتلك الموارد، معبراً عنها بالتقدير النقدي لمستويات استنفاد الطاقة، والمعادن، والغابات، منسوبا إلى الدخل الوطني الإجمالي للدولة، وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2005– 2014 وتدل البيانات على ارتفاع شدة استنفاد الموارد الطبيعية في الدول النفطية لتصل إلى أكثر من 20 % في كل من السعودية، البحرين والكويت، بينما بلغت في عمان نحو 34.9 % وهي النسبة الأعلى ضمن هذه المجموعة. في حين انخفضت هذه النسبة في الدول العربية غير النفطية، باستثناء موريتانيا التي بلغت فيها هذه النسبة 20.7 % وهي نسبة مماثلة للدول النفطية، وأعلى من النسب التي سجلتها الدول العربية متوسطة الدخل. وعند مقارنة متوسط استنفاد الموارد الطبيعية في الدول العربية عموماً مع مناطق العالم الأخرى، يلاحظ أن الدول العربية قد سجلت متوسط قدره 12.9 % وهي النسبة الأعلى في العالم تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8.3 %. يوضح هذا المؤشر أن الأداء العربي المرتبط بنمط إدارة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة داخل الاقتصادات العربية النفطية. هو نمط غير مستدام اقتصادياً، بمعنى أنه غير قابل للاستمرار لخدمة متطلبات الأجيال القادمة وتلبية استحقاقاتها. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

**الجدول 01: أوضاع الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية.**

| الدولة | استنفاد الموارد الطبيعية | صافي الادخار المعدل كنسبة لإجمالي الناتج | مخزون الدين الخارجي كنسبة الإجمالي | مؤشر تركيز الصادرات ضمن المدى |
|---|---|---|---|---|

| | | | الناتج | |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 9.20 | … | … | 0.41 |
| البحرين | 26.40 | −2.00 | … | 0.37 |
| الجزائر | 14.70 | 26.90 | 2.60 | 0.49 |
| السعودية | 20.40 | 20.00 | … | 0.74 |
| العراق | 18.50 | −2.60 | … | 0.97 |
| الكويت | 22.30 | 18.70 | … | 0.66 |
| عمان | 34.90 | −20.10 | … | 0.59 |
| قطر | 13.80 | 29.60 | … | 0.52 |
| الدول النفطية | 20.0 | 10.0 | 2.6 | 0.59 |
| الأردن | 0.50 | 15.70 | 68.50 | 0.16 |
| السودان | 3.60 | 6.10 | 30.60 | … |
| المغرب | 1.00 | 16.60 | 41.10 | 0.16 |
| اليمن | 8.10 | −11.50 | 22.00 | 0.53 |
| تونس | 3.80 | −2.70 | 57.30 | 0.15 |
| جزر القمر | 3.40 | −2.20 | 22.40 | 0.55 |
| جيبوتى | … | … | 62.50 | 0.17 |
| سوريا | | 9.20 | 14.30 | 0.17 |
| فلسطين | − | … | … | 0.19 |
| لبنان | − | −7.70 | 68.00 | 0.12 |
| مصر | 6.44 | 2.30 | 14.20 | 016 |
| موريتانيا | 20.70 | −17.00 | 73.40 | 0.47 |
| الدول غير النفطية | 5.94 | 0.88 | 43.12 | 0.26 |
| الدول العربية | 12.98 | 4.66 | 39.74 | 0.40 |

**المصدر**: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2016- UNDP-(بتصرف)

أما مؤشر نسبة صافي الادخار المعدل (Adjusted Net Savings) الذي ينشره البنك الدولي ضمن قاعدة بيانات التنمية الدولية فهو يحظى بأهمية بالغة في تقييم الاستدامة الاقتصادية، حيث يتجاوز هذا المؤشر البعد التقليدي لتقييم المدخرات المحلية ومدى قدرتها على تمويل الاستثمارات الوطنية. ليتضمن صافي الادخار الوطني للدولة مضافا إليه الإنفاق على التعليم، كونه يمثل استثمارا طويل الأجل في رأس المال البشري، ومخصوماً منه استنفاد الطاقة واستنفاد المعادن وصافي استنفاد الغابات وانبعاث الغازات الكربونية، منسوبا إلى الدخل الوطني الإجمالي للدولة، وبذلك فإن هذا المؤشر يعكس فعليا مدى وقدرة الادخار المحلي على الاستدامة في المستقبل.

بلغ متوسط صافي الادخار المعدل للدول العربية نحو 5 %. خلال الفترة (2005-2014) وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ (13.0 %). إلا أن تحليل نتائج هذا المؤشر على المستوى القطري للدول العربية، يوضح أنه رغم تمكن بعض الدول العربية مثل السعودية، الكويت، الجزائر، ليبيا، الأردن والمغرب من تسجيل نسب تفوق المتوسط العربي والعالمي. إلا أن دولا عربية أخرى قد سجلت نسبا سالبة في هذا المؤشر مثل البحرين، لبنان، عمان، وتونس. وحتى الدول التي سجلت قيما موجبة لهذا المؤشر، فقد واجهت تذبذبا في قيمته. في دلالة واضحة لعدم كفاية أو لعدم استقرار الموارد المالية المحلية المستدامة الطابع اللازمة لتمويل الانطلاق في مسارات تنموية أكثر تطورا. (تقرير التنمية العربية، 2018، الصفحات 29-31)

**2.3 رؤية الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الشاملة المستدامة:**

تنطوي معاجلة الجزائر لظاهرة (م ص م) في إطار معالجة ظاهرة الاقتصاد الوطني بصورة عامة، حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية في إطار التعديل الهيكلي الموجه للتوازنات الكلية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الموجه لتحريك الطاقة القائمة الجامدة، وكان نتيجة ذلك تكاليف اقتصادية واجتماعية من بينها تسريح العمال والبطالة المتزايدة مما استدعى التفكير في بدائل تولد مناصب شغل جديدة، ومن هذه البدائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه

جديد قصد التخفيف من أعباء الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن هذه المؤسسات تواجه العديد من الصعوبات كالحصول على القروض البنكية، والحصول على الأراضي الصناعية لإقامة المشاريع وثقل المحيط الاقتصادي والإداري لذا وضعت إجراءات للتقليل من هذا الثقل حيث جاءت الإجراءات في القانون 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية (م ص م) ، الذي يعتبر أول أداة لإعطاء هذا القطاع الدعائم القانونية لتفعيله ولمتابعة تطور عدد المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص في الجزائر. (العابد برينيس، 2013، صفحة 182)

**4. تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2018.**

حيث تعتبر التجربة الجزائرية في مجال تنمية وتطوير هذه المؤسسات فتية إلى حد ما، إذا ما قورنت بغيرها، ولهذا فإن المتتبع لصيرورة إنشاء (م ص م) وتعدادها سيجد أن هناك تطورا لا بأس به، سواء من ناحية العدد 98% من النسيج الاقتصادي، أي التأسيس أو من حيث تنوع النشاط الذي تتبناه وهذا راجع أساسا للعراقيل التي يتخبط فيها أصحاب المشاريع خاصة مشكل التمويل. والجدول الموالي يوضح تطورها للسداسي الأول لسنة 2018.

**الجدول 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول لسنة 2018.**

| نوع الم.ص.م | عدد م.ص.م | النسبة% |
|---|---|---|
| **1-المؤسسات الخاصة** | | |
| **الأشخاص المعنوية** | 628219 | 57,47 |
| **الأشخاص الطبيعية** | 464689 | 42,55 |
| **الأعمال الحرة** | 223195 | 20,42 |
| **النشاطات الحرفية** | 241494 | 22.09 |
| **المجموع الجزئي (1)** | 1092908 | 42.51 |
| **2-المؤسسات العامة** | | |
| **الأشخاص المعنوية** | 262 | 0,02 |

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع الجزئي (2)** | 262 | 0,02 |
| **الإجمالي** | 1093170 | 100 |

**Source** : Bulletin d'information statistique de la PME n°33, Ministère de l'industrie et des Mines, Edition Novembre 2018, P07

يلاحظ من خلال الجدول أن جل (م ص م) اقتحمت القطاع الخاص في شكل مؤسسات معنوية 57,47% أعمال حرة وصناعات أو نشاطات حرفية التي تمثل ما نسبته 22,07% وهي نسبة معتبرة نسبيا إذا ما قورنت مع نسبة الأشخاص المعنوية أو الطبيعية التي تقارب: 57,47% و42,55% على الترتيب. وهذا يرجع إلى الإقدام الكبير لحاملي المشاريع نظرا لما يقدمه القطاع من امتيازات جبائيه والدعم الكبير التي تقدمه الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي من جهة، وخصوصيته من حيث أنه قطاع تنافسي من جهة أخرى. وكذلك التفاوت بينه وبين عدد المؤسسات العامة التي بلغت نسبتها 0,02 وهذا يرجع لعمليات الخوصصة التي شهدت تعثرا وتأخرا. (bulletind'information statistique de la PME , 2018, p. 07)

### 1.4 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط للسداسي الأول بسنة 2018:

ما يلاحظ أن القطاع الاقتصادي التي حاز على اهتمام من قبل مؤسسي (م ص م) هو قطاع الخدمات بنسبة 51,367%، يليها في المرتبة الثانية قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 22,096%، يليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 16,69%، أما القطاعات الأخرى فقد كانت نسبتها ضعيفة جدا تراوحت بين 0,629% - 8,942% كقطاع الزراعة والمحروقات.

إن هذه النسب تبين فشل السياسات المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل كقطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة، حيث نلاحظ توجه عام لقطاع الخدمات والأشغال العمومية، وهذا ما يبين في سوق البناء والأشغال العمومية عرف تطورات هامة نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات والبنى التحتية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة. وكذلك قطاع

الخدمات والبناء تتطلب استثمارات ضعيفة نسبيا عند الانطلاق مقارنة مع القطاعات الأخرى، كذلك لا تتطلب الإبداع والتمكن من التقنيات الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق. (bulletind'information statistique de la PME , 2018, p. 09)

**2.4 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات:**

يمكن التوضيح أكثر من خلال عرض الجدول الموالي والذي سيبين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات والتي توقفت عن نشاطها لأسباب مختلفة والذي ذكرت سالفا. (bulletind'information statistique de la PME , 2018, p. 15)

**الجدول 03: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.**

| نوع النشاط | سداسي أول 2017 | سداسي أول 2018 | تطور | الحصة% 2018 |
|---|---|---|---|---|
| **نقل** | 159 | 258 | 62,26 | 13,30 |
| **تجارة** | 383 | 642 | 67,62 | 33,09 |
| **خدمات الفندقة والإطعام** | 91 | 308 | 238,46 | 15,88 |
| **خدمات موجهة للمؤسسات** | 466 | 405 | 13,09- | 20,88 |
| **خدمات موجهة للأسر** | 162 | 290 | 79,01 | 14,95 |
| **خدمات موجهة للمجتمع** | 18 | 37 | 105,56 | 1,91 |
| **الإجمالي** | 1279 | 1940 | 51,68 | 100 |

**Source** : Bulletin d'information statistique de la PME n°33, Ministère de l'industrie et des Mines, Edition Novembre 2018, P15

بالإضافة الى ذلك أظهر تحليل واقع الدول العربية تراجع صادراتها الإجمالية بنسبة 30.8 % في عام 2015 لتبلغ 108.3 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. وعليه تراجع الفائض المسجل في أرصدة الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 65.4 % من 494 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 215 مليار دولار في عام 2015. وفي الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (الجزائر، العراق، ليبيا واليمن) تراجعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 43 % في عام 2015 لتقود إلى عجز في

الميزان التجاري بقيمة 20 مليار دولار في عام 2015. وانكمش العجز في الدول المستوردة للنفط بمقدار 11.3 % ليصل إلى 80 مليار دولار في عام 2015. وتراجعت حصة المدفوعات الخدمية في الدول العربية كنسبة من الإجمالي العالمي، لتبلغ نسبة 6.7 % في عام 2015 بعد أن بلغت 6.8 % في العام 2014. وانكمش العجز في ميزان تجارة الخدمات والدخل في الدول العربية من 176 مليار دولار في عام 2014 إلى 163 مليار دولار في عام 2015. حيث يتبين أن معظم الدول العربية غير النفطية لديها عجز مستدام في ميزان الحساب التجاري خلال الفترة 1985–2015 مثل مصر، الأردن، لبنان، المغرب. موريتانيا، السودان، اليمن، سوريا، تونس وفلسطين. كما يتضح ارتباط أوضاع الحساب التجاري في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط حيث سجلت كل الدول العربية عجز في ميزان الحساب التجاري في عام 2015 باستثناء الكويت وقطر والعراق. ويعود هذا بشكل أساسي إلى ضعف التنويع الاقتصادي والقطاعي في الاقتصادات العربية. )تقرير التنمية العربية(32–31 .2018, pp , وهذا ما يدفعنا الى التساؤل عن أهم القيود التي تحول دون وصول مجمل هذه الدول (الجزائر خاصة) الى مصاف المنافسة المحلية والاقليمية وحتى الدولية؟

## 5. العراقيل والقيود التي تقف أمام نمو وتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

### 1.5 قيود بيئة الاستثمار:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ودعم المقاولاتية إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن، وهذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي "Business Doing"، حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 اقتصاد حسب DB2005 إلى المرتبة 183/136 حسب DB 2010، ثم المرتبة 189/163 حسبDB 2016، لتكسب 7 أماكن وتحتل المرتبة 156 من أصل 190 اقتصاد في DB 2017، وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، وتسديد الضرائب. والجدول اللاحق يبين مقارنة بين الجزائر، تونس، ليبا، موريتانيا والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.

حيث حصلت الجزائر المركز الـ 157 من 190 اقتصاد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية بما في ذلك قياس تنظيم الأعمال والتطبيق الفعال الذي يقيم الإطار التنظيمي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحتفظ الجزائر بنفس المركز المسجل لها العام الماضي أي سنة 2019. (world bank group, 2020)

وفي خضم هذه الجهود، أنشأت الحكومة الجزائرية لجنة مخصصة لتحسين مناخ الأعمال. لتتقدم في الترتيب خلال التصنيف الماضي بحوالي 9 مراتب في حين حافظت في هذا التصنيف على مرتبتها السابقة بسبب الازمة السياسية التي تعرفها الجزائر والتي جعلت الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار أولوية ثانية. (world bank group, 2020)

**الجدول 04: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 لبعض دول شمال افريقيا.**

| الاقتصاد | ترتيب سهولة ممارسة الأعمال | عدد الإجراءات | عدد الأيام | التكلفة(%متوسط دخل الفرد) | رأس المال الأدنى المدفوع(%متوسط دخل الفرد) | ترتيب إنشاء مؤسسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 157 | 12 | 18 | 11.3 | 0.0 | 152 |
| ليبيا | 186 | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر | 164 |
| موريتانيا | 152 | 04 | 06 | 15.8 | 0.0 | 49 |
| المغرب | 53 | 04 | 9 | 3.6 | 0.0 | 43 |
| تونس | 78 | 03 | 09 | 2.9 | 0.0 | 19 |

**Source** : world bank group, Doing Business 2020. (بتصرف)

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة مقارنة بالمغرب وتونس، يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يتطلب 12 إجراء وهو أكبر من تونس (3 إجراءات) وثلاث أضعاف ما يحدث في المغرب (4 إجراءات)، بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 18 يوم في الجزائر، بينما في تونس والمغرب و موريتانيا فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، وبالتالي يمكن القول أن كثرة الإجراءات، ارتفاع التكاليف والآجال، غياب الشفافية،

الرشوة والفساد تعتبر من أهم العوامل التي تقف أمام ترقية الاستثمار الخاص وتطويرهذه المؤسسات. (arabic doing business, 2020)

**القيود المالية:**

إن حصول (م ص م) على القروض الطويلة وحتى القصيرة الأجل هو أمر في غاية الصعوبة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المصغرة فحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2011 والذي شمل 71% من المؤسسات الموجودة: 3,3% فقط من المؤسسات تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 83,2% من المؤسسات كل القطاعات تعتمد على أموالها الخاصة، 4% من إجمالي المؤسسات استفادوا من هياكل الدعم المالي (ANSEJ/ ANDI) ، ويمكن أن نرجع هذا الصعوبات التمويلية التي تعاني منها (م ص م) إلى عدة أسباب منها: شروط الإقراض والضمانات المطلوبة، ثقل الإجراءات وطول مدة معالجة ملفات القرض، ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف الهندسة المالية وعدم توفر منتجات مالية تلاءم طبيعتها، عدم وجود بنوك متخصصة في تمويلها... إلخ.

**3.5 إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي:**

إن المتضرر الأكبر من عملية إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي هو القطاع الخاص الذي يفقد الكثير من مقومات المنافسة في السوق بسبب دخول بضائع من خارج الحدود بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتوجات المحلية، لذلك يجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة.

**4.5 القيود المرتبطة بالمعلومات:** وذلك بسبب:

- عدم وجود نظام معلومات وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية.
- نقص المعطيات ودراسات السوق (الوطني، الجهوي، المحلي).
- صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصصة (80% من (م ص م) غير موصولة بالأنترنت).
- غياب المعلومات حول فرص الاستثمار، المنافسة، المتعاملين الاقتصاديين...إلخ.

**5.5 القيود المرتبطة بسوق العمل:** يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- نقص اليد العاملة المؤهلة: خبراء في الإدارة، التسيير، تقنيين المؤهلين...إلخ.

- عدم التوافق بين التكوين المقدم من طرف الجامعات والاحتياجات الحقيقة للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الإدارة، التسيير، التسويق، ... إلخ.
- عدم وجود معاهد متخصصة في التكوين وضعف البرامج المعتمدة.

**6.5 القيود المرتبطة بالعقار الصناعي:** وذلك لعدة أسباب منها:

- نقص العقارات الصناعية وارتفاع تكاليف الحصول عليها.
- نقص الشفافية في دراسة الملفات.
- نقص وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل على الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا. (بوقادير و مطاي، 2018، الصفحات 282-284)

**6.الخاتمة:**

انطلاقا مما سبق تسابقت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء الى الاهتمام بقضايا التنمية المعاصرة تحت ما يسمى بالتنمية المستدامة، وقد تزامن هذا الاهتمام بقطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخدمي، حيث ان هذا النوع من المؤسسات يقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة ودعم المشاريع الكبيرة بالكثير من الخدمات والسلع من جهة أخرى دون أن ننسى مدى مساهمة القطاع الخدمي في تطوير الصادرات وجلب العملة الصعبة وغيرها من الأهداف الاستراتيجية التي تطمح لها الدول. ومن بين أهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- أن الجزائر تستطيع تنويع نسيجها الاقتصادية وتنويع ناتجها الاجمالي الوطني من خلال اهتمامها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لكونه يمثل ركيزة محورية ضمن اقتصادها بفضل ميزاتها التي تجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمميزات خاصة كمرونتها العالية التي تساعدها على اقتحام مجالات اقتصادية كثيرة ومنها الخدمية على وجه الخصوص.

ومنه أمكن وضع جملة من الاقتراحات أهمها:

- ✓ ضرورة تشجيع الابتكار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه السبيل الى تطور القطاع أمام نظيره من المؤسسات الكبرى من جهة وتنمية الاقتصاد من جهة أخرى.
- ✓ اعداد قواعد بيانات توفر جميع المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاسواق والاتفاقات والفرص التسويقية المتاحة في الأسواق المحلية والدولية.
- ✓ المساهمة في ايجاد قنوات توزيع لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التصدير بالاشتراك مع معارض محلية ودولية خصوصا في مجال الحرف والصناعات التقليدية.
- ✓ السهر على حل المشاكل التي تعترض هذه المؤسسات خاصة ما يتعلق بالعقار الصناعي والبيروقراطية العقيمة التي تعيق الوصول الى التنمية المستدامة.

**7.قائمة المراجع:**


. (2020). تم الاسترداد من arabic doing business- http://arabic.doingbusiness.org

. (2018). bulletin d'information statistique de la PME- *bulletind'information statistique de la PME numero 33* .algérie: ministere de l'industrie et des mines.

doing business 2020: .(2020). تم الاسترداد من *world bank group*- http://openknowledge.worldbank.org

-اسماعيل بوخاوة، و عبد القادر عطوي . (2003). التجربة التنموية في الجزائرو استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة. *دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية*. سطيف.

-الشريفة العابد برينيس. (2013). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر. *المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية*، الصفحات 166-192.

-تقرير التنمية العربية. (2018). *التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

-ربيعة بوقادير ، و عبد القادر مطاي. (2018). تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، الصفحات 273-286.

-زيتوني صابرين. (2017). الشراكة الأجنبيةكأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة الجزائر. جامعة مستغانم، الجزائر،: رسالة دكتوراه غير منشورة.

-لويزة بهاز. (2018). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. جامعة ورقلة، الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة.

-يوسف حميدي. (2008). مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالجزائريةفي ظل العولمة. جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة.